

سياسة الاستثمار المحلي في الجزائر في ظل القانون 16-09: قراءة تحليلية

Local investment policy in Algeria under the 16-09 law: analytical reading

مكي محمد عبد العزيز*

جامعة سعيدة، مولاي الطاهر، الجزائر.

مخبر تقييم أداء المؤسسات-إتمام

mohamed.mekki@univ_saida.dz

ولد الصديق ميلود

جامعة سعيدة، مولاي الطاهر، الجزائر.

miloud.ouldseddik@univ_saida.dz

تاريخ النشر: 2024 / 01 / 25

تاريخ القبول: 2024 / 01 / 14

تاريخ الاستلام: 2023 / 04 / 11

الملخص:

إن الحديث عن كل ما هو محلي يدفعنا لمعرفة ما تمتلكه الجماعات المحلية من مؤهلات وموارد تلبي رغباتها من جهة، ومدى استثمارها في هاته الموارد من جهة أخرى، أي لا يكفي امتلاكها للموارد وحدها دون استغلالها والاستثمار فيها، ذلك أن الاستثمار المحلي هو المحرك الأساسي للتنمية المحلية بشكل عام.

ومن هذا المنطلق قد حاولت الورقة البحثية أمامكم تسليط الضوء على حقيقة الاستثمار المحلي في الجزائر، من خلال السياسة المتبعة في ذلك، والآفاق الواعدة له في ظل القانون

* مكي محمد عبد العزيز

رقم 09-16 باعتباره نتاج للمجهودات المبذولة في إطار ترقية الاستثمار بشكل عام والمحلي بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلي، السياسة العامة، القانون رقم 09-16، التنمية المحلية.

Abstract:

Talking about whatever local motivates us get acknowledged about local groups' qualifications and resources that meet their desires on the one hand, and the extent of their investment in these resources on the other hand. Hence it is not sufficient to own resources alone, but exploiting and investing them. This is because local investment is considered as the main engine for local development in general.

From this standpoint, the current research paper has attempted to shed light on the reality of local investment in Algeria up to a given policy. It investigates its promising prospects under Law No. 16-09 as a product of the framework efforts in promoting investment in general and the local one in particular.

Keywords: local investment, public policy, Law 16-09, local development.

المقدمة:

إن الاستثمار المحلي وما يحمله من دلالات ترمي في مجملها إلى تثمين الموارد المتاحة محليا واستخدامها بطريقة عقلانية تضمن لصاحبها عوائد مادية على المدى القصير والطويل، ونظرا لأهميته وفعاليته في النهوض باقتصاديات الدول لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة المناسبة لخدمة التنمية في مختلف مجالاتها يعد الأهم إذ أصبح الاستثمار المحلي من الانشغالات الكبرى للحكومات وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف الدول لما له من أهمية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف العيش.

فالجزائر وكغيرها من باقي الدول لازالت تبحث عن سبل بعث وتنشيط الاستثمار المحلي من خلال الجهود المبذولة، سواء كانت جهودا قانونية تنظيمية أو مؤسساتية بنائية في إطار ما يسمى بسياسة الاستثمار المحلي، وبتتبع كرونولوجي نجد الاستثمار المحلي في الجزائر قد قطع أشواطاً وإن كان على المستوى النظري، حيث شهد هذا الأخير ترسانة قانونية عرفت تعديلات جمة ترمي مجملها إلى إحداث تغيير ملوس في التنمية وخلق ثروة بديلة لما هو معتمد عليه منذ عقود، ولعل أهم ما خلصت إليه هو صدور القانون 09-16 باعتباره مرافقا للاستثمار المحلي، هذا وبالإضافة إلى حجم الأموال المخصصة لهذا الغرض.

شهدت الجزائر إصلاحات تنموية مست مختلف القطاعات، كان السبب ورائها البحث عن سياسة محلية نابغة عن احتياجات مواطنيها، سخرت من أجلها جهودا معتبرة ترمي في مجملها إلى تثمين الموارد المتاحة محليا واستثمارها بطريقة تحقق من خلالها أهدافها وغاياتها.

وعليه ما واقع الاستثمار المحلي في الجزائر؟ وما مدى نجاحه كسياسة في ظل القانون 09-16 ؟

للإجابة على إشكال الموضوع عمدنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالاستثمار المحلي؟
- 2- ما مضمون القانون 09-16 ؟
- 3- ما الجهود المبذولة في إطار ترقية الاستثمار المحلي الجزائري ؟

كما تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- 1- يمكن القول أن سياسة الاستثمار المحلي في الجزائر قد وفقت كسياسة من حيث مضمونها القانوني والمؤسسي الناظم لهاته العملية.
- 2- إن فشل الاستثمار المحلي في الجزائر يعود بالأساس إلى ضعف سياستها المتبعة.
- 3- إن مسألة نجاح أو فشل سياسة الاستثمار المحلي في الجزائر مرتبط بمدى استغلالها لمواردها وكيفية تسييرها.

إن دراسة المواضيع ذات الطابع التنموي تتطلب الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية والمصطلحية لتشابكها ولحداتها في حقل العلوم السياسية، الأمر الذي دفع بنا إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملائمته هكذا مواضيع مع تحليلها ومطابقتها مع واقع الجزائر.

بعد تقديم عام للموضوع وانطلاقا من إشكالية دراستنا هذه قصد الإجابة عنها، عمدنا تقسيمها إلى ثلاثة محاور متكاملة جاء في مقدمتها إطار مفاهيمي حول سياسة الاستثمار المحلي، والثاني قمنا من خلاله بمعرفة حقيقة الاستثمار المحلي في الجزائر، أما المحور الثالث فكان بمثابة الآفاق الواعدة للاستثمار المحلي في الجزائر، وفي الأخير خاتمة لما تم طرحه.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي للاستثمار المحلي

أجمعت مختلف الدراسات والأبحاث ذات الطابع الاجتماعي الإنساني على ضرورة الاستثمار لأهميته في اقتصاديات الدول، إذ يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد والتنمية في أي

مجتمع لذا فإن كل دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية تحرص دائما على تحقيق معدلات عالية ومستمرة من الاستثمار، ذلك أن استمرارية الاستثمار بمعدلات متصاعدة هو وحده الكفيل بتحريك عجلة النمو وتحقيق أهداف المجتمع وطموحاته الاقتصادية والاجتماعية، في إطار سياسة عامة واضحة المعالم، يقوم على عاتقها تنظيم وضبط الاستثمار وتوجيهه وفق المسار التنموي الصحيح.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار المحلي:

إن الاستثمار هو التضحية بالموارد التي تستخدم في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار.¹ كما عرفه المشرع الجزائري على أنه " اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة " ²

كما يعبر مصطلح الاستثمار من الجانب الاقتصادي عن تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى تكوين رأس مال عيني جديد، والذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية.³

ومن خلال هذا التعريف نجد الاستثمار يلعب دور المحرك والمشغل لمجموع الموارد المدخرة بشكل يضمن ديمومتها وتنميتها، لذلك فإن مصطلح الاستثمار شديد الصلة بمصطلح التنمية، حيث نجد تعريفه في الفقه الإسلامي يراد به النماء،

الاستثمار، التنمية، وكلها مصطلحات ترمي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتحسين ظروف معيشته.

فالحديث عن الاستثمار يقتضي منا تحديد نطاقه، ذلك أنه غير ثابت في معناه حيث أنه يتغير حسب الإدارة المعنية به أو حسب الأشخاص القائمين عليه، فنجد هناك استثمارا أجنبيا يشرف عليه أشخاص أو مؤسسات أجنبية، كما نجد هناك استثمارا محليا(وطني)، غير أن مصطلح المحلي في بحثنا هذا إنما يراد به ذلك الاستثمار الذي يكون للجماعات المحلية دورا بارزا فيه، ذلك لارتباطه بأحد أقاليم الدولة ككل.

والاستثمار كعملية ديناميكية تحتاج إلى تأطير وتنظيم محكم يؤدي الغرض المطلوب منه، حيث لابد من سياسة عامة ترسم من خلالها الخطوط العريضة للعمل التنموي، أي ما يصطلح عليه بالاستثمار المحلي والذي يعبر عن زيادة وإضافة جديدة في ثروة المجتمع المحلي، كإقامة المصانع والمباني والطرق باستخدام رأس مال محلي وغيرها من المشاريع التي تعد توسيع للرصيد الاقتصادي للمجتمع.⁴

كما أنه يعتبر نتاجا لعملية توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية المحلية للمجتمع المحلي وزيادة رفاهيته.⁵

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار المحلي:

إن احتياج الدول وإلحاحها على ضرورة تشجيع الاستثمار المحلي، جعله ضمن أولوياتها لما له من أهمية في رفع

اقتصادياتها، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للمواطن من خلال:

- استغلال المصادر والطاقات والقدرات المتاحة على المستوى المحلي ودمجها في العمل التنموي.
- يعتبر الاستثمار المحلي العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشي مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.
- تتجلى أهمية الاستثمار المحلي في أنه خلاق لأساسيات التنمية، ذلك باعتباره المحرك الرئيسي للنمو على المدى الطويل وذو منفعة شبه دائمة⁶.
- تكمن أهمية الاستثمار المحلي في إعادة الروح إلى الموارد غير المستغلة، وذلك بتحويلها من مادة خام ميتة إلى مورد نشيط يمكن الانتفاع به.

وبذلك نجد أن الاستثمار مهم كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجود المؤسسة القائمة عليه وعامل استمرارها وتطورها على المستوى المحلي، كما أنه يعتبر عماد التنمية والنمو الاقتصادي الوطني على المستوى الكلي.

كما أنه لا يمكن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأمثل إلا عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية، أي عن طريق توظيف الموارد العاطلة أو الموارد المستحدثة، مما يستدعي استثمارات جديدة.

وعليه يمكننا القول أن إدارة التنمية بشكل عام تتطلب على وجه الخصوص تشجيع الاستثمار المحلي ودعمه، لما له من

أهمية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من جهة وتحسين الظروف المعيشية للمواطن من جهة أخرى.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار المحلي

باعتبار الاستثمار المحلي هو المحرك الأساسي لعملية التنمية بشكل عام، فهو يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، اقتصادية كانت أم سياسية واجتماعية أو تكنولوجية، فهو يهدف إلى:

1- الأهداف الاقتصادية

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي مما يحقق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح بالإضافة إلى تنمية الثروة، ومن ثم تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.⁷
- زيادة قدرة الإنتاج المحلي على إتاحة المزيد من السلع والخدمات وعرضها في السوق المحلية لإشباع حاجات المواطنين، وكذا الحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة على التصدير وتحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها، وبالتالي زيادة المردود الاقتصادي وتقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه وتكوين الثروة محليا وتنميتها.⁸

2- الأهداف السياسية

- إيجاد قاعدة اقتصادية محلية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق أهداف الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية وجعلها أكثر انسجاما مع محيطها المحلي.
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تعكس صورة الدولة.
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا.
- تعزيز روح المواطنة لدى الأفراد من خلال تثمين الموارد المتاحة محليا.

3- الأهداف الاجتماعية

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقليل من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.⁹
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة عن طريق الاستثمار المحلي، مما يسرع تنمية وتطوير مناطق الدولة الأقل تنمية والقضاء على البطالة
- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.¹⁰
- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

4- الأهداف التكنولوجية

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج وموائمتها مع احتياجات التنمية المحلية
- إزالة الحواجز بين المجتمع المحلي والعالم الخارجي ودمجهما في وسط واحد
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

انطلاقا من مفهوم الاستثمار المحلي يتبين لنا أنه أصبح حتمية وأداة للنمو على مختلف الأصعدة وعنصرا حساسا يتأثر بمدى الاهتمام به، ذلك لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد المتاحة، وهو الأمر الذي يتطلب تهيئة الظروف الملائمة له وضبطه وفق سياسة عامة تحدد مساره انطلاقا مما هو متاح إلى ما هو مراد. ولعل الجزائر في هذا الصدد قد قطعت أشواطا وتجاوزت مراحل عديدة بصرف النظر عما حققته سواء على المدى الطويل أو القصير وإن كان على مستوى التنظيم والتنظير، فقد شهد الاستثمار المحلي في الجزائر حركية كبيرة من حيث القوانين والإجراءات وكذا التخصيصات المادية للنهوض به.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للاستثمار المحلي في الجزائر:

يعد الاستثمار المحلي أحد الآليات الكفيلة بتحقيق الانتعاش الاقتصادي والرخاء الاجتماعي، إذ لأهميته البالغة أخذ حيزا واسعا لدى راسمي السياسة العامة في الجزائر، وذلك من خلال سن قوانين ناظمة لعملية الاستثمار من حيث ضبطه وتشجيعه،

هذا وبالإضافة إلى حجم الأموال التي صرفت فيه شأنها في ذلك شأن أي دولة.

المطلب الأول: الاستثمار المحلي في ظل القانون 09-16:

عرف الاستثمار المحلي في الجزائر ترسنة قانونية منذ انتهاجها للنظام الاشتراكي إلى غاية انتقالها لاقتصاد السوق، حيث شهدت محطات تاريخية مختلفة حاولت من خلالها التكيف مع أوضاعها الداخلية من جهة، ومقتضيات العالم الخارجي من جهة أخرى.

ولعل أهم ما خلصت إليه في مجال الاستثمار المحلي هو مجيء القانون رقم 09-16 والذي بمقتضاه أتيحت الفرصة أمام الاستثمار المحلي لتوسيع مجاله وإعطائه أكثر حرية، من خلال المزايا التي منحت للمستثمر والضمانات الكفيلة بحمايته وتشجيعه، وهو ما تضمنه القانون صراحة في فصله الثاني والذي اشتمل على مجموعة من المزايا المقدمة في إطار توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل وكذا استثمارات الإنتاج، شريطة أن تكون هذه الاستثمارات مسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومرخصة بشهادة تمنح صاحبها الحق في الاستفادة من هذه المزايا لدى كل الإدارات والهيئات المعنية.¹¹

إن مجيء القانون رقم 09-16 قد ضبط كيفية القيام بمشاريع استثمارية على المستوى المحلي وكيفية تنظيمها، إذ ما يهمننا فيه هو التطرق إلى مجموعة المزايا التي قدمها للمستثمر قصد جذبه وتشجيعه، أي ما يصطلح عليه في مجال الاستثمار بالمناخ الاستثماري، والذي على إثره يتم جذب أو طرد الاستثمارات كما أنه من بين الأمور الضرورية لتوطين هذه

الاستثمارات والمحافظة على ديمومتها والتي تدخل كذلك في إطار المناخ الاستثماري تقديم الضمانات الكفيلة بحماية المشاريع الاستثمارية القائمة والمحافظة عليها وعلى القائمين عليها، وهو ما اشتمل عليه القانون رقم 09-16.

المطلب الثاني: المزايا المقدمة في ظل القانون 09-16:

لقد عمد المشرع الجزائري إلى تشجيع الاستثمار المحلي من خلال تقديم بعض المزايا والتسهيلات لأصحاب المشاريع الاستثمارية لإنجاز مشاريعهم، فقد تختلف هذه المزايا حسب كل مرحلة من مراحل المشروع الاستثماري ابتداء من مرحلة الإنجاز والتي تقوم على إثرها بإعفاء المستثمر من مجموعة من الالتزامات التي قد تحول دون ممارسة نشاطه، إذ تشتمل على:¹²

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري في إطار الاستثمار المعني
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار

إضافة إلى ما سبق من المزايا الممنوحة، نجد المشرع الجزائري قد استزاد عليها مزايا إضافية، أو كما سماها في القانون 09-16 بالمزايا المنشأة لمناصب الشغل، والتي تصب مباشرة في تحقيق الهدف الرئيسي من الاستثمار وهو توفير أكبر قدر ممكن من التشغيل والقضاء على البطالة، وهو أكبر استثمار مربح للدولة حيث أنها تستثمر في المورد البشري، وهو ما يشكل حلقة متصلة بين طبيعة النشاط (المشروع الاستثماري) والوسيلة المستخدمة لتحقيق هذا المشروع (المورد البشري) وهو في حد ذاته مشروع استثماري لا غنى عنه.

ومن بين المزايا الإضافية التي نص عليها القانون في مادته السادسة عشر (16) رفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة من ثلاث (03) سنوات إلى خمسة (05) شريطة تحقيق تشغيل يفوق المائة (100) منصب دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر، وهو ما يحقق الهدف الأسمى من الاستثمار.¹³

رغم كل هذه المزايا الممنوحة لترقية الاستثمار المحلي إلا أن ذلك لم يكن كافيا في نظر المشرع الجزائري فعززها بمزايا استثنائية والتي تستهدف مباشرة الاستثمار المحلي لما له من أهمية في إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تمديد لمدة استغلال المزايا قد تصل إلى عشر (10) سنوات، ما يتيح للمستثمر الوقت الكافي لممارسة نشاطه بأريحية وأكثر مزايا ممكنة مع منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي،

بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة فيما يخص أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة.¹⁴

المطلب الثاني: الضمانات الممنوحة لحماية الاستثمار المحلي:

رغبة منه في الحفاظ على المشاريع الاستثمارية ذات الطابع المحلي وفي إطار ترقية وتطوير الاستثمار المحلي، عمد المشرع الجزائري إلى منح بعض الضمانات التي قد تكون محل تطمين ومواساة للمستثمر مما قد يساعده على مواصلة نشاطه، فالمستثمر لا يمكنه المخاطرة ما لم يتم حمايته وضمان استثماره من قبل هيئة مختصة قانونيا وهو ما تم إلحاقه بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي يدخل في اختصاصها كل ما له علاقة بالاستثمار بما في ذلك تقديم الضمانات الكفيلة بحماية المستثمر من شتى العراقيل والحواجز، حيث يأتي في مقدمتها عدم التمييز بين المستثمرين لاعتبارات غير تلك الاستثمارات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني، حيث يمثل العدل مسألة جوهرية في اكتساب رضا المستثمرين وذلك من خلال احترام حقوقهم وواجباتهم المرتبطة باستثماراتهم.

كما أنه من بين الأمور التي قد تطرأ على المستثمر أثناء مزاولته نشاطه، تغير القوانين وتعديلها ما يمثل عائقا للمستثمرين، إذ عمد المشرع في هذه النقطة إلى استثناء الاستثمار المنجز في إطار القانون الساري المفعول من الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، والشأن كذلك بالنسبة إلى القواعد التي تحكم نزع الملكية أو الاستيلاء على الاستثمارات المنجزة وذلك في إطار عادل ومنصف.¹⁵

بالنظر إلى الجانب القانوني والتشريعي الناظم للاستثمار المحلي في الجزائر، نجده غني بالمواد التحفيزية والتي من شأنها إنعاش التنمية المحلية وفتح المجال أمام الاستثمار المحلي ليلعب دوره المنوط به في تحريك مختلف القطاعات المنتجة، وخلق ثروة إضافية قائمة على تثمين الموارد المتاحة محليا وتوظيفها بعقلانية مع ما يحقق أهداف السياسة العامة من جهة وما يستجيب واحتياجات الأفراد.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار المحلي في الجزائر:

رغم كل الجهود القانونية والتشريعية المبذولة من قبل الدولة في مجال الاستثمار المحلي، إلا أن القانون لوحده غير كاف لتحقيق الأهداف المرجوة، ذلك أن القانون هو أداة لضبط هذا الأخير وتنظيمه وفق السياسة العامة للدولة، حيث نجد هناك جانبا آخر وجب مراعاته لقيام المشاريع الاستثمارية ألا وهو الجانب المادي المتمثل في التخصيصات المالية والتي تعد حافزا للاستثمار المحلي وعاملا مهما لاستمراره وديمومته، بل وشرطا ضروريا لقيامه إذ نجد أن قيام أي مشروع استثماري يمر عبر ثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري، مرحلة الاستثمار ومرحلة الاستغلال، وكل مرحلة من هذه المراحل تستدعي موارد مالية معينة تغطي احتياجاته.¹⁶ كما أنه ينبغي الإشارة هنا إلى ضرورة اعتماد مصادر تمويلية مختلفة تكون نابعة من محيط المشروع، وذلك لتوطينه وضمان استمراريته.

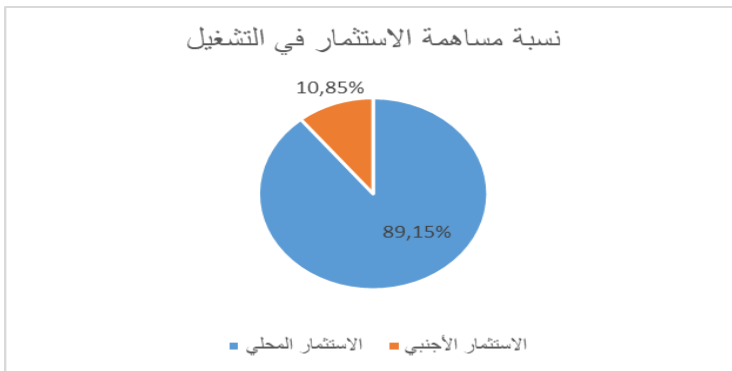
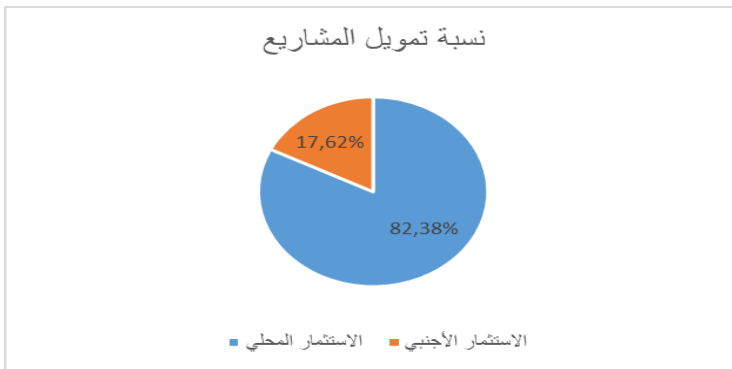
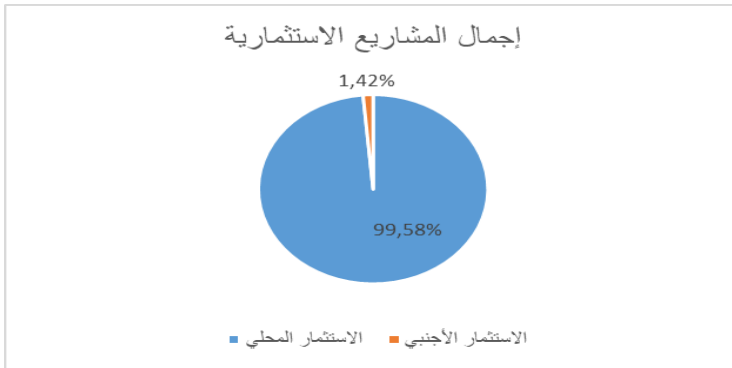
المطلب الأول: الاعتمادات المالية الموجهة للاستثمار المحلي:

إن الجزائر وفي إطار ترقية الاستثمار المحلي اعتمدت مبالغ كبيرة تعدت في كثير من الأحيان القيمة الحقيقية للمشاريع الاستثمارية، وهو ما تسعى من خلاله إلى استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة محليا وعلى رأسها الموارد البشرية التي تزخر بها في إطار التخفيف قدر الإمكان في نسب البطالة، وهو ما سنلاحظه في الجدول أدناه بعد أن نلقي نظرة على حجم الاستثمارات المحلية مقارنة بالاستثمارات الأجنبية.

الجدول رقم(01): يرصد عدد المشاريع الاستثمارية المصروحة خلال الفترة 2002-2017

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون د.ج)	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	99.58 %	11780833	82.38%	1098011	89.15 %
الاستثمار الأجنبي	901	1.42%	2519831	17.62%	133583	10.85 %
المجموع	63235	100%	14300664	100%	1231594	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر(ANDI)



تشير الأرقام المحصاة في الجدول أعلاه والممثلة في الأشكال البيانية المرفوقة إلى أن هناك تباين واضح وفرق شاسع بين كل من الاستثمار المحلي والأجنبي، ذلك أن الجزائر

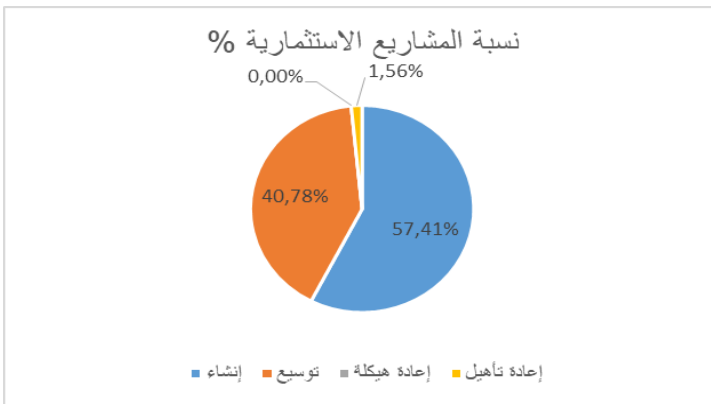
أخذت على عاتقها إعطاء الأولوية للاستثمار المحلي، إذ أخذ هذا الأخير حيزا كبيرا في درجة الاهتمام به من حيث عدد المشاريع المجددة والتي يغلب عليها الطابع المحلي القائم عليها سواء كانت مؤسسات أو أفراد، ما يعد تثمينا للموارد المتاحة محليا وتحفيزا لها، إذ بلغت نسبة قياسية قدرت بـ 99.58% من مجمل الاستثمارات بمعدل بلغ 62334 مشروعا وهي نسبة سيكون لها أثر رجعي على المستويين المادي والبشري من حيث الأغلفة المالية المرصودة لها والمقدرة بـ 11780833 مليون دينار جزائري محققة نسبة شغل بلغت 89.15% بمعدل بلغ 1098011 منصب.

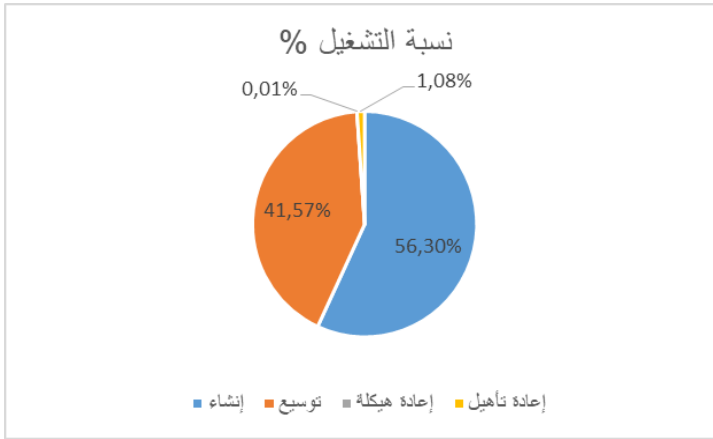
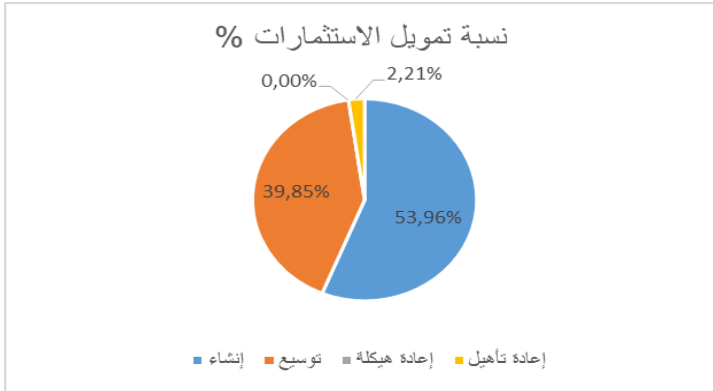
ما يمكننا استخلاصه من المعطيات السالفة الذكر، هو أن الجزائر وفي إطار سياستها الاستثمارية قد عمدت إلى إعطاء الاستثمار المحلي الأولوية القصوى والاهتمام الخاص لما يلعبه من أدوار في تحقيق التنمية المنشودة، ويتجلى ذلك من خلال عدد المشاريع الاستثمارية المبرمجة وما يقابلها من أغلفة مالية مخصصة دون الخوض في مصدرها المرتكز أساسا على مداخل النفط، الأمر الذي يعاب على اقتصاد الجزائر خاصة وأن الفترة المدروسة عرفت تراجعا محسوسا لأسعار هذا الأخير، وهو ما شكل عبئا كبيرا على الخزينة العمومية، حيث عمد المشرع بذلك إلى توسيع رقعة المزايا ومنح المزيد من الضمانات لجذب المزيد من الاستثمارات تعويضا لحجم النفقات المذكورة سابقا وهو ما ترجمته وثيقة القانون رقم 16-09.

الجدول رقم(02): يرصد نوع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة
2017-2002

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون د.ج)	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	36305	57.41 %	7716693	53.96%	693412	56.30%
توسيع	25786	40.78 %	5698257	39.85%	512002	41.57%
إعادة هيكلة	3	0.00%	479	0.00%	92	0.01 %
إعادة تأهيل	987	1.56%	315784	2.21%	13361	1.08 %
المجموع	63235	100%	14300664	100%	1231594	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر (ANDI)





تشير المعطيات الموضحة في الجدول والمترجمة بيانيا أعلاه إلى أن هناك تقاربا في بعض المشاريع الاستثمارية وتباينا في أخرى، حيث نلمس اهتماما متزايدا في عدد الاستثمارات المنشأة والاستثمارات الموسعة بنسب متقاربة ومتصاعدة بفارق لا يتعدى نسبة 17% وما يقابلها من اعتمادات مالية بلغت 13414950 مليون دينار جزائري في مجموعهما، وهو ما أكدته وثيقة القانون رقم 09-16 في مادتها الثانية(02) أثناء تعريفها للاستثمار، حيث قدمت الاستثمارات المستحدثة والموسعة عن بقية الاستثمارات كإعادة الهيكلة وإعادة التأهيل

المبينين في الجدول أعلاه والتي بلغت نسبتهما ما يقارب 2%، وهو ما أكدته المادة الخامسة(05) من نفس القانون، إذ قرنت مصطلح الاستحداث بالإنشاء.

إن الغرض من إعطاء الأولوية للاستثمارات المنشأة والموسعة كان بدافع مسايرة الظروف الداخلية والخارجية للجزائر، خاصة وما تفرضه الأوضاع الداخلية من تزايد للحاجيات وارتفاع سقف الاستهلاك اليومي وما يقابله خارجيا من تغيرات في مفاهيم التنمية والتي تفرض إنشاء استثمارات جديدة تسائر الطلب وتوسعها لكثرة الاختصاصات.

المطلب الثاني: إطار تقييمي للاستثمار المحلي في الجزائر:

انطلاقا من فكرة أن الاستثمار المحلي هو عملية يراد بها تحقيق غاية، وليس هو في حد ذاته الغاية، أي أن الاستثمار المحلي في نهاية المطاف هو مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل الدولة في إطار سياسة عامة يراد بها تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث يفترض تتبعها وإخضاعها لتقييم جزئي وكلي وذلك لمعرفة مكامن الخلل وتشخيصها وتعديلها، خاصة وأن الاستثمار المحلي غالبا ما يقاس مدى نجاحه بمستوى رفاه المجتمع مقارنة مع ما تمتلكه الدولة من قدرات وثروات من جهة ومقارنة بالمجتمعات الأخرى من جهة أخرى وإن كانت لا تمتلك الحد الأدنى من هذه المؤهلات وذلك ما يفضي إلى أن الاستثمار المحلي قد أصبح شريكا للمجتمع في عملية التنمية.

إن عملية تقييم الاستثمار المحلي في الجزائر هي مرحلة جد معقدة، خاصة وأننا نتحدث عن دولة لها من

المقدرات والثروات ما يؤهلها لأن تكون قطبا اقتصاديا مهيما ورائدا على كل المستويات، إلا أنها لا تزال تراوح مكانها ذلك إن لم نقل أنها في تراجع وانكماش في اقتصادها وهنا يكمن التعقيد، وزيادة على ما تمتلكه من مؤهلات نجد الجزائر من بين الدول التي تشهد لا استقرارا في المنظومة القانونية النازمة للاستثمار المحلي، فقد صاغت ترسانة قانونية منذ الاستقلال عرفت تعديلات عديدة سواء على المستوى التنظيمي والمؤسسي أو على المستوى الكلي من حيث التوجه من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق إلا أن الركود الاقتصادي قد بات السمة الظاهرة على الواقع.

بالرجوع إلى مفهوم الاستثمار المحلي، نجده يتضمن التوضيحية بموارد في الحاضر على أمل تحصيل فوائد في المستقبل، وبالرجوع إلى المعطيات المقدمة في بحثنا نجد الجزائر قد ضحت ولازالت تضحي سواء على المستوى التنظيمي من قوانين وإجراءات تضمنت تحفيزات ومزايا ترمي إلى تطوير الاستثمار المحلي وترقيته إلى مستوى تطلعات السياسة العامة، أو على المستوى المادي إذ لا يمكننا إغفال حجم الأغلفة المالية المرصودة لهذا الغرض، وكل هذا يدخل ضمن التوضيحية التي يفرضها الاستثمار المحلي كإجراء أولي مقابل تحصيل فوائد في المستقبل.

أما على صعيد تحصيل الفوائد وهو الأهم، فلا يمكننا إنكار بعض المشاريع الواعدة وإن كانت تحتاج إلى رؤيا بعيدة المدى وإعطائها دفعة حقيقية، وهو الأمر الذي يحول دون تحقيق المبتغى من السياسة الاستثمارية، أي انعدام الرؤيا بعيدة المدى بمعنى الاستدامة، فبالنظر إلى عدد المشاريع وحجم الأموال

المخصصة ناهيك عن القوانين النازمة لها، إلا أن أقل ما يعاب عليها أنها غير كافية بالنسبة لدولة كالجزائر.

يضاف إلى هذا عقبات يمكننا رأيتها أصغر حجما لكنها الأكثر تأثيرا وتعقيدا، وهي مشاكل ذات طابع تنظيمي والتي تحكم علاقة الحاكم بالمحكوم، خاصة ما يتعلق بإدارة الشأن العام المحلي من غياب للكفاءات إن لم نقل تهميشها في غالب الأحيان والتي يمكنها أن تلعب دورا مهما في خلق استثمارات محلية تستجيب لتطلعات الإقليم المجسدة عليه، إذ لا يمكننا إنكار جهود الدولة في خلق استثمارات وبمبالغ ضخمة، إلا أن ما يعاب عليها هو عدم موائمتها للأقاليم المجسدة عليها، وهو ما يحيلنا إلى مشكل آخر وهو ضعف التخطيط وعدم جدوى الدراسات السابقة للمشاريع.

كل هذه الظروف دفعت بالجزائر إلى سياسة احتواء الحاجيات المتزايدة كمدخلات ترجمتها بإنشاء المزيد من الاستثمارات وتوسيع قدرات الإنتاج دون مراعاة الجدوى من هذه الاستثمارات وتوجيهها نحو خدمة التنمية المحلية المنشودة.

الخاتمة:

لقد اعتمدت الجزائر في إطار تحقيق التنمية المحلية سياسات استثمارية حاولت من خلالها تسخير كل مواردها خاصة المادية منها، مرفوقة بمجموعة من الإجراءات والقوانين النازمة لضبط الاستثمار المحلي إلا أنه لم يكن من السهل تحقيق ما كانت تصبوا إليه، وهو ما أرجعناه بشكل أو بآخر إلى غياب الرؤيا بعيدة المدى والتخطيط الدقيق للمشاريع

الاستثمارية قبل إنشائها، وكذا إهمال الرقابة لهاته المشاريع وما الواقع إلا دليل على صحة هذا الحكم.

في الأخير يمكننا القول بأن سياسة الاستثمار المحلي في الجزائر لم تحقق المستوى المطلوب، ذلك إن نظرنا إلى ما تملكه من مؤهلات وما اعتمدته في هذا المجال من مبالغ طائلة وقوانين ناظمة إلا أن الفشل كان السمة الطاغية على السياسة الاستثمارية إذا ما قورن ذلك بما تزخر به وما اعتمدته.

انطلاقا من جملة العقبات التي تحول دون تحقيق الاستثمار المحلي لأهدافه وغاياته، كان لزاما علينا تقديم بعض المقترحات لعلها تلقى صدى لدى صانعي السياسة العامة في مجال الاستثمار المحلي والتي نخص منها:

- تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خاصة فيما يتعلق بجانب الدراسات المسبقة لإنشاء المشاريع الاستثمارية
- تشديد الرقابة على المشاريع ومرافقتها ماديا وتقنيا عبر كامل المحطات التي تمر بها
- التأكد من موائمة المشاريع الاستثمارية للأقاليم المنشأة على مستواها لضمان ديمومتها والمحافظة عليها
- جلب الكفاءات المتخصصة حسب طبيعة المشاريع وفتح المجال أمامها لدخول عالم التنافسية

الهوامش:

1-Abdellah Boughaba, analyse es évaluation de projets,berti édition en paris,1999,p07.

2- الأمر رقم 03-01، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد47، المورخ في 20 أوت 2001، الجزائر.

3- Ibrahim negahnuo, les investissements dèrect etrangers en afrique central- attractivité et effets économique

- 4- بلعبيات مراد، منح الامتيازات للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص15.
- 5- محمد غانم، الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 44.
- 6- Bussery charois, analyse et evaluation des projets d'investissement, paris,1999, p64.
- 7- سيف سالم العرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الرؤية، 2009، ص 16.
- 8- طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل، 2003، ص16.
- 9- منصورى الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية التسيير والاقتصاد قسم التسيير، تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص36.
- 10- منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص44.
- 11- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: وهي مؤسسة عمومية أنشأت بموجب الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
- 12- المادة رقم 12 القانون رقم 09-16، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46، الصادرة بتاريخ 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت 2016، الجزائر.
- 13- المادة رقم 16 من نفس القانون.
- 14- المادة رقم 18 من نفس القانون.
- 15- المادة رقم 23 من نفس القانون.
- 16- نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الجديدة، الطبعة الثانية، جامعة عين شمس، مصر، 1996، ص14.

قائمة المصادر والمراجع المعتمد عليها:

الكتب:

- محمد غانم، الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- سيف سالم العرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الرؤية، 2009.
- طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل، 2003.
- نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الجديدة، الطبعة الثانية، جامعة عين شمس، مصر، 1996.
- Abdellah Boughaba, analyse es évaluation de projets,berti édition en paris,1999.
- Bussery charois, analyse et evaluation des projets d'investissement, paris,1999.

المقالات:

إسم كاتب المقال، عنوان المقال، إسم الدورية المنشور فيها المقال، عدد الدورية ورقم المجلد، سنة النشر، جهة النشر، بلد النشر.

المذكرات والرسائل والأطروحة:

-بلكعيات مراد، منح الامتيازات للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

-منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية التسيير والاقتصاد قسم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.

النصوص القانونية:

- ج.ج.د.ش، القانون رقم 09-16، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46، الصادرة ب تاريخ 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت 2016، الجزائر.

- ج.ج.د.ش، الأمر رقم 03-01، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، المؤرخ في 20 أوت 2001، الجزائر.